ردود

الطبقة العاملة الفلسطينية
مناقشة لدراستي مصلح وجفّال

الباحثة روز مصلح، في مقالتها ذات الثلاثة أجزاء المنشورة في الأعداد: ١١٥، ١١٦، ١١٧ من شؤون فلسطينية، والدكتور مصطفى جفّال في مقاله: «الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية»وفي كتابه: «الطبقة العاملة الفلسطينية، الحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزّة»، يطرحان مادة خصبة جداً للنقاش، وهي بالفعل من الدراسات القليلة الجادة التي تبحث في عنصر من أهم عناصر التحليل الطبقي الشامل لشعبنا، ألا وهو تشكّل الطبقة العاملة الفلسطينية وخصائصها...

وقد كان حرصي على المساهمة في مناقشة هذه الافكار، وكذلك الرد السريع عليها للسيد غطاس أبو عيطة، المنشور في العدد ١١٨ من شؤون فلسطينية، نابعاً من احساسي بأهمية هذه الأفكار وأهمية التمعّن بها، للوصول الى أدق النتائج وأسلمها. وستكون هذه المساهمة عبارة عن مساهمة أولية سأتبعها بكتابة أكثر تفصيلاً، على ضوء هذه الملاحظات العامة.

تهدف هذه الملاحظات للاشارة الى خصائص الواقع المعقد داخل الوطن المحتل على الصعد الاجتماعية والاقتصادية، وما يؤدي اليه ذلك من تحولات داخل البنية الطبقية لشعبنا، ومن نتائج على الصعيد السياسي. فالتحليل الصحيح لطبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية هو وحده الكفيل بإيصال صاحبه الى نتائج صحيحة، سواء في مجال تحديد السياسات التكتيكية والاستراتيجية السليمة، أو في رسم خريطة التحالفات الصحيحة. ويمكننا أن نلحظ أن عدداً من الخلافات الهامة بين الفصائل الماركسية الفلسطينية، ناتج عن التمايزات في تحليل أوضاع الطبقات وأوزانها ومواقعها، وفي مقدمتها الطبقة العاملة: حجمها، وزنها، وأساليب النضال بين صفوفها.

حول أسلوب النظر للموضوع

ان أبرز مشكلة في معظم المعالجات التي تتطرق الى موضوعنا هذا، من الناحية المنهجية العامة هي عدم الاستناد الى فهم عميق لكل من:

(أ) الوضع الاقتصادي الاجتماعي لشعبنا تحت الاحتلال.

(ب) تأثير طبيعة الدولة الصهيونية وخصوصيات احتلالها الاستيطاني على هذا الوضع.

(ج) آثار التخلف على الصعيد العالمي وخصوصياته النوعية في واقعنا الخاص.

وتظهر نتيجة افتقاد هذا الفهم الشمولي، عندما يتم التعامل مع الطبقة العاملة من منظور أحادي،